منظمة العفو الدولية

Joint press statement

(names of all 24 co-signatories follows text)

يحظر نشر البيان قبل تمام الساعة الواحدة بتوقيت غرينتش من ظهر 8 يوليو/تموز 2008

إيران: أنقذوا أربعة شبان من الإعدام وطبّقوا فوراً الحظر الدولي المفروض على إنزال عقوبة الإعدام بالمذنبين الأحداث

(جنيف، 8 يوليو/تموز 2008) دعت اليوم 24 منظمة دولية وإقليمية لحقوق الإنسان السلطات الإيرانية إلى الحفاظ على حياة أربعة شبان يواجهون الإعدام والكف عن توقيع عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم التي يرتكبها المذنبون الأحداث – الأشخاص الذين يرتكبون جرائم في وقت يكونون فيه دون سن 18 عاماً، وإلى التمسك بواجبها الدولي في تطبيق الحظر المطلق المفروض على توقيع عقوبة الإعدام في هذه الحالات.

وقد أعدمت إيران محمد حسن زادة البالغ من العمر 16 عاماً، وهو كردي إيراني، في 10 يونيو/حزيران 2008 بسبب جريمة ارتكبها عندما كان عمره 14 عاماً. ويتعرض أربعة مذنبين أحداث آخرون لخطر الإعدام بين 11 و25 يوليو/تموز. وقد دعت المنظمات رئيس السلطة القضائية في إيران إلى وقف تنفيذ هذه الإعدامات الأربعة فوراً.

ويواجه بهنود شجاعي ومحمد فدائي الإعدام في 11 يوليو/تموز. وكان من المقرر إعدام كليهما في 11 يونيو/حزيران 2008، لكن تم إرجاء تنفيذ الحكم في اللحظة الأخيرة لمدة شهر لإفساح المجال أمامهما لطلب الصفح من عائلات ضحاياهما.

كذلك يتعرض مذنبان حدثان آخران على الأقل، هما صلاح طاسب وسعيد جازي، لخطر الإعدام في الأيام المقبلة. وبحسب مجموعة نشطاء حقوق الإنسان في إيران، نُقل صلاح طاسب، وهو من ساناندا‌ج أُدين بارتكاب جريمة قتل عندما كان في الخامسة عشرة من عمره، من سجن الأطفال إلى السجن الرئيسي في ساناندا‌ج بعد أن بلغ عمره 18 عاماً مؤخراً. وربما يتم إعدامه قبل نهاية شهر تير الإيراني الذي ينتهي في 23 يوليو/تموز 2008، برغم أن الناطق باسم السلطة القضائية علي رضا جمشيدي صرح في 1 يوليو/تموز 2008 بأن القضية تظل خاضعة للاستئناف. أما الفتى الآخر سعيد جازي الذي كان من المقرر إعدامه في 25 يونيو/حزيران، فقد ورد أن إعدامه أُرجئ لمدة شهر. وقد أُدين بقتل رجل عمره 22 عاماً في العام 2003 عندما كان في سن الـ 17.

ويُعرف بأن قرابة 140 مذنباً حدثاً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بهم في إيران، لكن الرقم الحقيقي يمكن أن يكون أعلى من ذلك – فمثلاً لم تكن قضية محمد حسن زادة معروفة لدى القائمين على الحملات قبل إعدامه.

وفي مؤتمر صحفي عُقد في 17 يونيو/حزيران 2008، نقلته مختلف وسائل الإعدام الإيرانية، نفى الناطق باسم السلطة القضائية علي رضا جمشيدي أن محمد حسن زادة كان دون سن 18 عاماً عند إعدامه. ورداً على ذلك، كتب محمد مصطفائي، وهو محام دافع عن العديد من المذنبين الأحداث الذين حُكم عليهم بالإعدام، يقول في 25 يونيو/حزيران 2008 (http://mostafaei.blogfa.com/post-11.aspx) إنه توجّه إلى ساناندا‌ج في أعقاب تصريح علي رضا جمشيدي، حيث اطّلع على أوراق إثبات الشخصية العائدة لمحمد حسن زادة. وكتب محمد مصطفائي يقول إن الوثائق أثبتت أن محمد حسن زادة كان عمره لا يتجاوز في الحقيقة 16 سنة و11 شهراً و20 يوماً في وقت إعدامه.

ويشكل استخدام عقوبة الإعدام ضد أولئك الذين ارتكبوا جرائمهم عندما كانوا دون سن 18 عاماً انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي العرفي، بصرف النظر عن السن التي بلغها الشخص في وقت إعدامه. وقالت المنظمات إن القلق يساورها من أن إصرار السلطات على أن عمر محمد كان يتجاوز 18 عاماً في وقت إعدامه يمكن أن يشكل مقدمة لعمليات انتقامية ضد المدافعين الإيرانيين عن حقوق الإنسان الذين انتقدوا علناً عملية الإعدام هذه وغيرها من عمليات إعدام المذنبين الأحداث، لأنه يمكن أن توجَّه إليهم تهماً غامضة الصياغة مثل "الإساءة إلى أمن الدولة" أو "بث دعاية ضد النظام".

وقد تعرض المدافعون الإيرانيون عن حقوق الإنسان الذين فضحوا سابقاً انتهاكات حقوق الإنسان لمثل هذه العمليات الانتقامية. فمثلاً، في العام 2007 أدانت إحدى المحاكم عماد الدين باقي، وهو مناضل إيراني بارز ضد عقوبة الإعدام "بممارسة أنشطة ضد الأمن القومي" و"بث دعاية لمصلحة خصوم النظام" لأنه أصدر بيانات تنتقد أحكام الإعدام التي فُرضت عقب محاكمات جائرة في حالات تتعلق براشدين. ونُقض هذا الحكم عند الاستئناف، لكن عماد الدين باقي يظل يقضي عقوبة أخرى تتعلق بعمله من أجل حقوق الإنسان. ويقضي محمد صادق كابودوفاند، وهو مدافع كردي إيراني عن حقوق الإنسان عقوبة بالسجن مدتها 11 عاماً. وكان قد أُدين "بالمساس بأمن الدولة عبر تأسيس منظمة حقوق الإنسان في كردستان" و"بث دعاية مناهضة للنظام".

وينبغي على السلطات الإيرانية احترام الحق في حرية التعبير، بما في ذلك في الدفاع عن حقوق الإنسان، كما ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان الأمم المتحدة الخاص بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

وقد برر بعض المسؤولين الإيرانيين عمليات قتل المذنبين الأحداث بإطلاق تسمية "القصاص" وليس "الإعدام" عليها. وبحسب الناطق باسم السلطة القضائية علي رضا جمشيدي فإنه "في القانون الإيراني ليس لدينا إعدام للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، وما لدينا في القوانين بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً هو قضية القصاص." وفي الشريعة الإسلامية تمثل عقوبة الإعدام "قصاص" القتل. ويمكن لأفراد عائلة ضحية القتل أن يصفحوا أو يقبلوا بالتعويض المادي بدل الإعدام، لكنهم ليسوا ملزمين بأن يفعلوا ذلك. ويجيز القانون الإيراني حالياً فرض عقوبة الإعدام – "قصاصا" على القتل وغيره من الجرائم الأخرى – على الفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن تسع سنوات قمرية، وعلى الفتيان اعتباراً من سن 15 عاماً قمرياً. كما يمكن الحكم على طفل أو طفله أصغر سناً بالإعدام إذا ارتأى القاضي الذي يبت في القضية أنه أو أنها أدركا سن البلوغ الجنسي.

وهذا التمييز بين "الإعدام" و"القصاص" لا معنى له. فالشخص يُعدم عندما تُنهي الدولة حياته بموجب حكم مبرم تصدره محكمة مختصة، وهذا ما يحصل في أحكام "القصاص" التي تصدرها المحاكم الإيرانية. وعبر الإدلاء بمثل هذه التصريحات المضللة، تحاول السلطات الإيرانية طمس حقيقة انتهاك إيران للقانون الدولي في كل مرة تُعدم فيها مذنباً حدثاً – سواء بلغ الشخص سن 18 عاماً أم لا عند إعدامه. ومن واجب السلطات أن توقف فوراً عمليات الإعدام هذه وأن تعدل القانون لضمان عدم إعدام الدولة لأي شخص بسبب أية جريمة، بما فيها القتل، ارتُكبت عندما كان دون سن 18 عاماً.

وإيران دولة طرف في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (بدون إبداء أية تحفظات) وفي اتفاقية حقوق الطفل، اللذين يحظران كلاهما إعدام أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاماً في وقت ارتكاب جريمتهم. وعند التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، أبدت إيران تحفظاً شديد العمومية يقضي "بعدم تطبيق أية نصوص أو مواد واردة في الاتفاقية تتعارض مع الشريعة الإسلامية". وقد أعربت لجنة حقوق الطفل، وهي اللجنة التي تراقب تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، عن قلقها في العام 2000 من أن "الطبيعة العامة وغير الدقيقة للتحفظ العام للدولة الطرف [إيران] يحتمل أن تُلغي العديد من أحكام الاتفاقية وتثير القلق حول انسجامها مع هدف الاتفاقية وغرضها". ودعت مجموعات حقوق الإنسان الـ 24 إيران إلى سحب تحفظها على اتفاقية حقوق الطفل، التي قالت المجموعات إنه، لا يمكن بأية حال الاعتداء به كمرجع قانوني للسماح بإعدام المذنبين الأحداث.

وفي العام 2007 أعدمت دولتان أخريان فقط – هما المملكة العربية السعودية واليمن – مذنبين أحداث أيضاً، لكن الأعداد تُعتبر ضئيلة جداً قياساً بتلك التي نُفّذت في إيران، حيث تم إعدام سبعة على الأقل في ذلك العام. وحتى الآن في العام 2008، شُنق في إيران مذنبان حدثان، أحدهما محمد حسن زادة الذي كان عمره لا يتجاوز 16 عاماً في وقت إعدامه.

وينبغي على إيران أن تُخفّض فوراً جميع أحكام الإعدام الصادرة بحق المذنبين الأحداث وأن تكف عن تنفيذ كل عمليات الإعدام هذه، على حد قول المجموعات الأربع والعشرين.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـــ :

منظمة العفو الدولية

نيكول شويري

مسؤولة الصحافة المعنية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

+44 7831 640 170 (محمول)

+44 207 413 5511 (خط مباشر)

بريد إلكتروني : nchoueir@amnesty.org

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

جمال عيد

المدير التنفيذي

+202-2-5249544

بريد إلكتروني : info@anhri.net

المنظمة العربية للإصلاح الجنائي

محمد زارع

+202-27870063 -202-27869987 -202-27869989

بريد إلكتروني : apro@aproarab.org

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

معتز الفجيري

المدير التنفيذي

+202 27951112 (المكتب)

+2 0123429991 (محمول)

moataz@cihrs.org

مركز البحرين لحقوق الإنسان

نبيل رجب

نائب الرئيس

nabeel.rajab@bahrainrights.org

المنظمة العالمية للدفاع عن الأطفال
روبيكا مورتن
المدير التنفيذي
+41 22 734 0558
director@dci-is.org
www.dci-is.org

التحالف المصري لمناهضة عقوبة الإعدام
أيمن عُقيل
++20105327633 ،+ 202 **35731912**
بريد إلكتروني : maat_law@yahoo.com ، info@maat-law.org
www.maat-law.org

الفيدرالية العالمية لحقوق الإنسان
سهير بالحسن
الرئيس
+ 331 43 55 25 18

جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
محمد زارع
+202-27870063 - 202-27869987 - 202-27869989
apro@aproarab.org

جمعية حقوق الإنسان في تركيا
يوس ألتاس (الرئيس السابق)
عصمة أيتشي (العلاقات الدولية)
+903124259547
ihd@tr-net.net.tr

منظمة هيومن رايتس ووتش
كلاريسا بنكومو

باحثة في حقوق الأطفال معنية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا
+2010 970 9911 (محمول)
bencomc@hrw.org

المعهد الدولي لحقوق الطفل
جين زيمتين
المدير
+41 27 205 73 03
ide@childsrights.org

الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران
هادي غائمي
+1 917 669 5996
hadighaemi@iranhumanrights.org

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
أمينة بوعياش، الرئيس
00 212 777 00 60/ 00 212 227 30 49

حقوق الإنسان في إيران
محمود أميري مقدام
المتحدث الرسمي
+47 91742177
iranhr2007@gmail.com

الجمعية الإيرانية للدفاع عن حقوق الإنسان
كريم الحاج
الرئيس
lddhi@wanadoo.fr

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

طاهر بوميدرا
المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا
+ 962 65826017 (office)
+ 962 (0)799946651 (mobile)
tboumedra@penalreform.org

أوقفوا إعدام الأطفال
دفيد إيتباري
نائب الرئيس
+1 310 598 3616
detebari@gmail.com

أرض الإنسان – مساعدة الطفولة
برنارد بويتون
+ 41 58 611 06 18
bernard.boeton@tdh.ch

حماية الأشخاص المعرضين للموت بسبب التمييز غير المقبول
ميكال هوفمان
المدير
contact@vivere.ch

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
سسيل تروشو غراسو
منسق أنشطة حقوق الطفل
+41 22 809 49 39
ct@omct.org

الائتلاف المغربي لمناهضة عقوبة الإعدام
عبد الإله بن عبد السلام
منسق الائتلاف
+21267708600

lilahbena@yahoo.fr

ويضم الائتلاف المغربي لمناهضة عقوبة الإعدام، المنظمات التالية:

- جمعية **هيآت** المحامين بالمغرب
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
- منظمة العفو الدولية-فرع المغرب
- المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف
- المرصد المغربي للسجون
- مركز حقوق الناس

جمعية عدالة

عبد العزيز النويضي: الرئيس

+21261741908

adalajust@yahoo.fr

المركز المغربي لحقوق الإنسان

خالد الشرقاوي: الرئيس

+21268681138

cmdh.ma@yahoo.fr

Public Document

****

For more information please call Amnesty International's press office in London, UK, on +44 20 7413 5566 or email: press@amnesty.org

International Secretariat, Amnesty International, 1 Easton St., London WC1X ODW, UK

www.amnesty.org